المادة: سياسات سعر الصرف

المحاضرة الثانية عشر

نظام سعر الصرف المرن:

في ظل هذا النظام تسمح السلطات النقدية لقوى السوق أن تحدد سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى على ضوء العرض والطلب على تلك العملات مقابل بعضها البعض، ففي هذا النظام فإن جهاز الثمن ممثلا في قوى العرض والطلب يحدد سعر صرف العملة بالنسبة للعملات الأخرى، بدون تدخل من جانب السلطات النقدية في الدولة، وطبقا لذلك فإن جدولا الطلب الأجنبي وعرضه يخضعان لأحكام القواعد العامة المتعلقة بالطلب والعرض، فيميل جدول الطلب إلى التغير في اتجاه عكسي مع السعر، في حين يميل جدول العرض إلى التغير في اتجاه طردي معه.

تتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها، المؤشرات الإقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوئها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

أنواع نظام سعر الصرف المرن:

رغم أن هذا النظام يفترض عدم تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف، إلا أنه نظرا لانعكاسات التغيرات المعتبرة في سعر الصرف على معظم المتغيرات الاقتصادية للدولة ، فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها

الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب، لذلك فإن الواقع العملي يؤكد أن السلطات النقدية والمالية تتخذ ما تراه مناسبا من الإجراءات للتأثير على سعر الصرف في الاتجاه الذي ترغب فيه تفاديا لحدوث أزمات داخل اقتصادها، ومن تلك الإجراءات ما يسمى بالتعويم النظيف والتعويم غير النظيف وفيما يلي هذين النوعين من التعويم:

اولا : التعويم المطلق (النظيف):

وهذه الحالة هي المعاكسة لتلك المدروسة سابقا في تحديد نظام سعر صرف الثابت، إذ يكمن الفرق بينهما في مدى التدخل للدولة من اجل تحديد سعر الصرف في كل منهما، حيث يعتبر التعويم مطلقا إذا لم تتدخل الدولة(السلطة النقدية) في سوق الصرف و ذلك من اجل تدعيم عملتها الوطنية أو تتخذ أي قرار اقتصاديا له صلة بسعر الصرف الخاص بعملتها و هذا الأسلوب يجعل الدولة في غنى عن الاحتفاظ باحتياطي كبير من العملات الأجنبية ، خاصة في ظل ابتعادها نسبيا عن سوق الصرف.

هو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملات أن تتغير صعودا وهبوطا حسب السوق ويسمح التعويم للسياسات الإقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة.

ثانيا: التعويم المدار (الموجه) غير النظيف:

في هذا النوع نلاحظ تدخل السلطات النقدية عن طريق البنك المركزي في سوق الصرف من خلال بيع و شراء العملات الأجنبية ، و ذلك من اجل إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف و كذا تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها.

ضمن هذا النظام المتطور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الإحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب، وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

ويتمثل في تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبية عن طريق البيع أو الشراء قصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق هدف معين، ومن ذلك:

- بيع العملة الوطنية بهدف زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها بغرض زيادة الطلب العالمي عليها؛
- شراء عملتها الوطنية لزيادة الطلب عليها وبالتالي زيادة قيمتها لمنع رؤوس الأموال من التسرب إلى الخارج.

فإذا ابتعدت قيمة سعر الصرف عن مجال التقلب المحدد يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف لتعديل ذلك السعر ببيع أو شراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية بحسب وضعية سعر الصرف، ففي حالة انخفاض شديد في قيمة العملة المحلية يقوم البنك المركزي بامتصاص العملة المحلية الزائدة من خلال شرائها، وبيع العملة الأجنبية مقابلها، والعكس في حالة ارتفاع شديد في قيمة العملة المحلية يقوم البنك المركزي بامتصاص العملة
الأجنبية الزائدة من خلال شرائها، وبيع العملة المحلية مقابلها من خلال زيادة القاعدة النقدية، وهذا ما يعرف بالتدخل المعقم، أو يقوم ببيع سندات الخزينة مقابل شراء العملة الأجنبية دون التأثير على العرض النقدي وهذا ما يعرف بالتدخل غير المعقم.

يمكن التمييز ما بين مزايا و عيوب نظام التعويم و ذلك كما يلي:

2-**المزايا :**

من أهم المزايا في هذا النظام ما يلي:

ا- إن السلطات في ظل هذا النظام لها الحرية في إتباع السياسة المناسبة لأوضاعها الاقتصادية والمالية و النقدية و بالتالي فهي ليست مقيدة بسياسة ميزان المدفوعات.

ب -إتباع السياسة التي تحقق التوازن الاقتصادي الداخلي و المتمثل في التوظف الكامل لعناصر الإنتاج و يمكن استخدام السياسة النقدية كذلك في التحقيق التوازن الداخلي و الخارجي.

ج -يقلل الأعباء على البنك المركزي الذي كان يتدخل من اجل المحافظة على قيمة العملة الوطنية.

العيوب :

من أهم الانتقادات الموجهة لهذا النظام ما يلي:

أ -إن هذا النظام يعتمد على آلية السوق و التي عادة لا تعطي دائما حقيقة مؤكدة عن وضعية السوق وهو ما قد يؤدي إلى خسارة للمستثمرين و غيرهم.

ب -يزيد من عدم اليقين في النظام الاقتصادي و هو ما يؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج الراجع جزء منها إلى تكاليف التأمين و هو ما يزيد من حدة التضخم و بالتالي انكماش في التجارة الدولية.

ج -إن السلطات تتدخل بطرق غير مباشرة في سوق الصرف الأجنبي مثلا عن طريق التدخل في الأسواق المالية.

د -انه يزيد من نشاط المضاربين الذي عادة يؤدي إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الوطني.